582 مليون دينار زيادة بنهاية 2025/2024 لتبلغ 2,699 مليار دينار

الكويت تُعظِّم إيراداتها غير النفطية.. قفزت 27,5٪

■ 14,288 مليار دينار إجمالي المرتبات وما في حكمها.. و4,603 مليارات دينار دعومات ■ 83,1 دولاراً نقطة التعادل في ميزانية 2025/2024.. بمتوسط سعر برميل 79,61 دولاراً

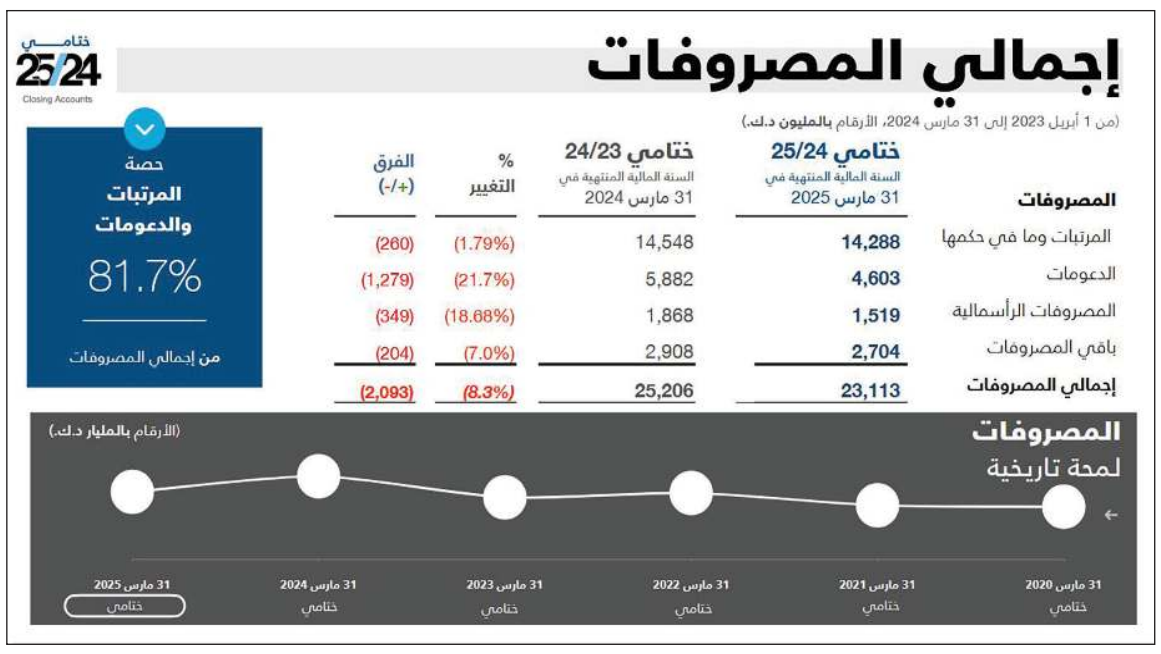

علي إبراهيم

كشفت وزارة المالية في أحدث تقرير رسمي عن الحساب الختامي للسنة المالية 2025/2024 عن متانة الوضع المالي للكويت وقدرتها على تعزيز كفاءتها الاقتصادية في ظل التحديات العالمية التي يشهدها قطاع الطاقة والاقتصاد الدولي، وجاء التقرير ليعكس نجاحات بارزة في تنويع مصادر الدخل، وضبط النفقات، وتقليص العجز المالي، بما يؤكد أن السياسة المالية للدولة تسير بخطى متوازنة نحو تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق النمو.

وأحد أبرز إنجازات الحساب الختامي تمثل في تسجيل الإيرادات غير النفطية زيادة قياسية بنسبة 27,5٪، لتصل إلى 2,699 مليار دينار، مقارنة بـ 2,117 مليار دينار في السنة المالية السابقة، ويعني ذلك أن الكويت تمكنت من زيادة إيراداتها غير النفطية بنحو 582 مليون دينار خلال عام واحد فقط، هذه القفزة تعكس نجاح الحكومة في توسيع قاعدة الإيرادات وتنويع مصادرها بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط، وذلك من خلال تطوير الخدمات الحكومية، وتفعيل الرسوم المستحقة، وزيادة العوائد الاستثمارية، إلى جانب السياسات الرامية لتحفيز الأنشطة الاقتصادية غير النفطية مثل التجارة والخدمات والقطاعات الإنتاجية.

ورغم التراجع الطفيف في حجم إنتاج النفط إلى 2,533 مليون برميل يوميا مقارنة بـ 2,65 مليون برميل يوميا في العام المالي السابق، فقد تمكنت الكويت من التعامل مع هذا الانخفاض بكفاءة، مدعومة باستقرار سعر صرف الدينار عند 307 فلوس للدولار الواحد للعام الثاني على التوالي، ما يعكس قوة ومتانة العملة الوطنية وقدرتها على امتصاص التغيرات في الأسواق العالمية.

أما متوسط سعر البرميل الفعلي خلال العام المالي فقد بلغ 79,61 دولارا مقارنة مع 83,36 دولارا في العام السابق، وهو ما يعكس تراجعا طفيفا يتماشى مع مسار الأسواق العالمية للنفط. وفي المقابل، انخفض سعر التعادل الفعلي إلى 83,1 دولارا، مقارنة بـ 88,5 دولارا في العام المالي السابق، وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا على تحسن الإدارة المالية وتقليص مستوى المخاطر المتعلقة بتمويل النفقات.

ارتفاع إيرادات الغاز

ولم تقتصر النجاحات على النفط، بل امتدت أيضا إلى الغاز الطبيعي، حيث ارتفعت إيراداته إلى 343,5 مليون دينار مقارنة مع 339,7 مليون دينار في السنة السابقة، وهو ما يؤكد الاتجاه نحو تعظيم العائد من الثروات الطبيعية الأخرى.

وفي جانب آخر مهم، سجلت تكاليف الإنتاج تراجعا ملموسا لتبلغ 3,502 مليارات دينار مقارنة بـ 3,598 مليارات دينار، ما يعكس تحسن كفاءة التشغيل وإدارة الموارد، ويعزز قدرة الدولة على تحقيق قيمة اقتصادية أكبر من كل برميل نفط أو متر مكعب من الغاز يتم إنتاجه.

تقليص العجز

وأحد أبرز المؤشرات الإيجابية تمثل في انخفاض العجز الفعلي إلى 1 مليار دينار فقط خلال 2025/2024، مقابل 1,5 مليار دينار في السنة المالية السابقة، أي بتراجع بلغت نسبته 32,45٪، ويعكس هذا التراجع قدرة الدولة على تحقيق توازن أفضل بين الإيرادات والمصروفات، بما يساهم في تقوية المركز المالي العام وتخفيف الضغوط على الميزانية.

ومن الجوانب التي سلط التقرير الضوء عليها هو النجاح في خفض المصروفات العامة بنسبة 8,35٪ بما يعادل 2,093 مليار دينار، لتبلغ 23,113 مليار دينار مقارنة مع 25,206 مليار دينار في العام السابق، وهذا الانخفاض لم يأت على حساب الالتزامات الأساسية للدولة تجاه مواطنيها، بل جاء نتيجة سياسات رشيدة لإعادة هيكلة النفقات وتحقيق الكفاءة في توجيه الموارد.

وشملت التخفيضات في المصروفات ما يلي:

● تراجع المصروفات على المرتبات وما في حكمها بنسبة 1,79٪ لتصل إلى 14,288 مليار دينار.

● انخفاض الإنفاق على الدعومات بنسبة 21,7٪ ليبلغ 4,603 مليارات دينار مقارنة بـ 5,882 مليارات دينار، وهو ما يشير إلى إعادة هيكلة الدعم وترشيده مع الحفاظ على وصوله إلى مستحقيه.

● تراجع المصروفات الرأسمالية بنسبة 18,68٪ لتصل إلى 1,519 مليار دينار مقارنة بـ 1,868 مليار دينار، ما يعكس إعادة جدولة المشاريع التنموية لتتلاءم مع الأولويات الوطنية.

● انخفاض باقي المصروفات بنسبة 7٪ لتبلغ 2,704 مليار دينار مقارنة بـ 2,908 مليار دينار.

تركيبة متوازنة للمصروفات

وتوزعت المصروفات بشكل متوازن بين القطاعات المختلفة، حيث استحوذت المرتبات والدعومات على 81,7٪ من الإنفاق، في حين بلغت المصروفات الرأسمالية 6,5٪، وخصصت 11,8٪ لبقية المصروفات، ويؤكد هذا التوزيع أن الكويت تواصل الاستثمار في الإنسان كمحور أساسي للتنمية، مع المحافظة على المشاريع الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.

● الاستقرار النقدي: ثبات سعر الصرف عند 307 فلوس للدولار يعكس ثقة الأسواق في الدينار الكويتي وقوة مركزه الخارجي.

● إعادة هيكلة الدعم: انخفاض الإنفاق على الدعومات بصورة ملحوظة يشير إلى توجه حكومي نحو إصلاحات مالية توازن بين الدعم الاجتماعي والاعتبارات الاقتصادية.

مستقبل واعد للاقتصاد الكويتي

تؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن الكويت تسير في مسار إيجابي نحو تعزيز استدامة المالية العامة، مع الاستمرار في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو وتنويع مصادر الدخل. كما أن الإدارة الرشيدة للموارد المالية والقدرة على ضبط النفقات تضع الاقتصاد الكويتي في موقع قوي يمكنه من مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وبالنظر إلى ما تحقق في السنة المالية 2025/2024، فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى إمكانية تحقيق مزيد من التقدم في السنوات القادمة، خاصة مع استمرار برامج الإصلاح الاقتصادي وتبني سياسات مالية متوازنة تدعم الاستثمار وتوفر بيئة مواتية للنمو.

68,6 مليون عملية تحويل في 243 يوماً بمتوسط يقارب 282,5 ألف معاملة تتم يومياً

«ومض» تقود طفرة المدفوعات الرقمية.. 5,23 مليارات دينار تحويلات في 8 أشهر

■ تضاعف قيمة العمليات الشهرية بنسبة تفوق 66٪.. منذ بداية 2025

■ يناير بدأ بـ 483,8 مليون دينار تحويلات.. وأغسطس ختمها بـ 803,7 ملايين

علي إبراهيم

تؤكد الأرقام الرسمية أن خدمة «ومض» للتحويلات المالية أصبحت خلال فترة قصيرة واحدة من أسرع وأكثر وسائل التحويلات والتعاملات المالية أمانا في الكويت، وفقا لما حققته من مميزات تستند في مجملها إلى تقديم الخدمة عبر آلية بسيطة تقوم على التحويل المباشر عبر رقم الهاتف المرتبط بالحساب المصرفي، دون الحاجة إلى إدخال بيانات إضافية مثل أرقام الحسابات أو كلمات المرور، مما يجعلها محصنة ضد محاولات الاحتيال التي قد ترافق الطرق التقليدية.

وتكشف البيانات الرسمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي عن أن الفترة من يناير حتى أغسطس 2025 شهدت تنفيذ نحو 68,6 مليون عملية تحويل أموال عبر «ومض»، بقيمة إجمالية بلغت 5,23 مليارات دينار، ويعكس ذلك متوسط قيمة للعملية الواحدة عند حدود 76,5 دينارا، ويترجم هذا الأداء اليومي إلى معدل يقارب 282,5 ألف عملية تحويل يوميا خلال 243 يوما، وهو ما يؤكد اعتماد الأفراد بشكل متزايد على هذه الخدمة في تعاملاتهم المالية اليومية.

وبدأ العام بقوة، حيث سجل شهر يناير 2025 تحويلات بقيمة 483,8 مليون دينار من خلال 5,9 ملايين عملية، بمتوسط 82 دينارا للعملية الواحدة، وهو الأعلى بين متوسطات الأشهر اللاحقة.

وارتفعت قيمة التحويلات في فبراير إلى 523,8 مليون دينار عبر 6,77 ملايين عملية، بينما بلغ متوسط العملية الواحدة 77 دينارا، وهو ما عكس اتساع نطاق الاستخدام مع الحفاظ على متوسط مقبول للقيمة. وسجل مارس قفزة إضافية ليصل إلى 615,7 مليون دينار من خلال 8,05 ملايين عملية بمتوسط 76 دينارا للعملية، أما أبريل فشهد قيمة شبه متقاربة عند 616,1 مليون دينار من خلال 8,14 ملايين عملية بمتوسط مماثل عند 76 دينارا، ويشير ذلك إلى دخول الخدمة مرحلة من الاستقرار المتوازن بين القيمة وعدد العمليات.

وقفزت الأرقام في مايو لتبلغ 710 ملايين دينار عبر 9,49 ملايين عملية بمتوسط 75 دينارا للعملية، وفي يونيو استمرت القوة لتصل قيمة التحويلات إلى 700 مليون دينار موزعة على 9,54 ملايين عملية، غير أن متوسط العملية تراجع قليلا إلى 73 دينارا.

وواصلت «ومض» اتجاهها التصاعدي في يوليو، حيث بلغت قيمة التحويلات 778,3 مليون دينار عبر 10,14 ملايين عملية بمتوسط 77 دينارا للعملية، وجاء أغسطس ليحطم الأرقام السابقة مسجلا 803,7 ملايين دينار عبر 10,55 ملايين عملية بمتوسط 76 دينارا للعملية، لتصل الخدمة إلى ذروة نشاطها منذ بداية العام. يظهر تتبع الأداء الشهري أن «ومض» نجحت في مضاعفة قيمة العمليات الشهرية بنسبة تفوق 66٪ بين يناير الذي بلغت قيمة التحويلات فيه 483,8 مليون دينار وأغسطس الذي سجل تحويلات بـ 803,7 ملايين دينار. كما تضاعف عدد العمليات المنفذة شهريا من 5,9 ملايين عملية في يناير إلى أكثر من 10,5 ملايين عملية في أغسطس، ما يعكس ثقة المستخدمين المتنامية واعتيادهم على الاعتماد على هذه الخدمة كخيار رئيسي للتحويلات.

4 عوامل تدعم نجاح «ومض»

ترجع أبرز عوامل النجاح والنمو المتواصل التي تحققها خدمة «ومض» إلى ما تحققه من عوامل السرعة والأمان من خلال محاور ارتكاز رئيسية يمكن تفصيلها كالتالي:

1ـ السهولة والسرعة: إتمام التحويل بضغطة واحدة.

2ـ الأمان: عدم الحاجة إلى مشاركة بيانات حساسة مثل أرقام الحسابات أو كلمات المرور.

3ـ الانتشار: اعتماد البنوك المحلية الخدمة ضمن تطبيقاتها، ما ساعد على وصولها إلى شريحة واسعة من العملاء.

4ـ التوافق مع احتياجات السوق: ارتفاع الاعتماد على المدفوعات الرقمية وتراجع التعامل النقدي المباشر.

«أوبيك+» يعتزم زيادة الإنتاج بـ 137 ألف برميل يومياً لشهر نوفمبر

وكالات: من المرجح أن يوافق تحالف «أوبيك+»، في اجتماعه الأحد المقبل، على زيادة جديدة في إنتاج النفط بنحو 137 ألف برميل يوميا. ومنذ شهر أبريل، غير تحالف «أوبيك+»، استراتيجيته التي كانت تركز على خفض الإنتاج وزاد بالفعل حصص الإنتاج بنحو 2,5 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل 2,4٪ من إجمالي الطلب العالمي، بهدف تلبية الزيادة في الطلب العالمي على النفط.

ومن المقرر أن تعقد 8 دول من أعضاء «أوبيك+»، اجتماعا عبر الإنترنت في 5 أكتوبر المقبل، لاتخاذ قرار بشأن إنتاج نوفمبر.

ويضخ «أوبيك+» نحو نصف نفط العالم، وتضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)، بالإضافة إلى روسيا وحلفاء آخرين.

وأفادت المصادر الـ3 بأن زيادة نوفمبر التي ستناقش الأحد المقبل، ستبلغ 137 ألف برميل يوميا على الأقل، أي ما يعادل زيادة أكتوبر. وأضافت أنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي بعد.

وأفاد محللون بأن زيادات «أوبيك+»، لم تلب الكميات المتعهد بها، لأن معظم الأعضاء يضخون بكامل طاقتهم. ومن المقرر أن تستمر المرحلة الثالثة من تخفيضات «أوبيك+»، البالغة مليوني برميل يوميا، حتى نهاية عام 2026.

ويوم الجمعة، ارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها منذ 1 أغسطس، لتصل إلى مستويات أعلى من 70 دولارا للبرميل، مدعومة بهجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية على البنية التحتية للطاقة في روسيا، التي عطلت عمليات التكرير والشحنات من أحد أكبر مصدري النفط في العالم.

وانخفضت أسعار النفط من أكثر من 80 دولارا للبرميل في بداية العام، لكنها ظلت في الغالب ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 60 و70 دولارا للبرميل منذ أن بدأت «أوبيك» زيادة الإنتاج في أبريل.

وبلغ إجمالي تخفيضات إنتاج المجموعة في ذروتها 5,85 ملايين برميل يوميا، وتتكون من 3 عناصر مختلفة، تخفيضات طوعية قدرها 2,2 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى 1,65 مليون برميل يوميا من 8 أعضاء، ومليوني برميل يوميا أخرى من المجموعة بأكملها.

فائض الميزان التجاري بين السعودية ودول الخليج يقفز 205٪

العربية: قفز التبادل التجاري غير البترولي للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال يوليو الماضي بنحو 205٪ على أساس سنوي، ليسجل نحو 5,5 مليارات ريال، مقارنة بنحو 1,8 مليار ريال في يوليو من 2024، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

وارتفع إجمالي الصادرات السعودية السلعية غير البترولية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو 12,69 مليار ريال في يوليو 2025، بزيادة 57,8٪ على أساس سنوي.

وتوزعت الصادرات السلعية خلال يوليو الماضي على إعادة تصدير بنحو 9,57 مليار ريال، و3,12 مليارات ريال صادرات وطنية.

وارتفعت الواردات السعودية من مجلس التعاون الخليجي بنسبة 15,5٪ في يوليو الماضي إلى نحو 7,21 مليارات ريال مقارنة بنحو 6,24 مليارات ريال في يوليو 2024.

واستحوذت الإمارات على النصيب الأكبر من تجارة السعودية الخارجية، فيما تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الصين، وسجلت المملكة مع الإمارات فائضا في الميزان التجاري غير النفطي بلغ نحو 5,18 مليارات ريال في يوليو 2025، بزيادة نحو 101,5٪ على أساس سنوي.

وبلغت صادرات السعودية إلى الإمارات نحو 10 مليارات ريال في يوليو الماضي مقابل نحو 6,24 مليارات ريال في يوليو 2024، بزيادة 60,2٪.

فيما ارتفعت واردات السعودية من الإمارات بنسبة 31٪ في يوليو الماضي إلى نحو 4,82 مليارات ريال، مقابل واردات بنحو 3,67 مليارات ريال في يوليو من 2024.